

عنوان التقرير

**أخلاقيات البحث العلمي وتطبيقاتها في دراسة:
تحديات إدارة الموارد البشرية في خدمات الطوارئ الإسعافية:
شواهد من هيئة الهلال الأحمر السعودي – مدينة جدة**

إعداد الطالب/

عمار جمال الهندي

253000430

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي: 2026

أولاً. المقدمة

أبدأ تقريرتي بتأكيد أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل حجر الأساس الذي تقوم عليه مصداقية المعرفة وجودتها، فهي «حزمة من المبادئ العامة المتعارف عليها أكاديميًا ومؤسسيًا، وهي الطريقة التي بها تُصمَّم البحوث الرصينة، ولا يمكن لباحثٍ ما أن يستغني عنها» (آل خليفة، 2025). وأرى أن التحلي بهذه الأخلاقيات «مدخلٌ مهم لتحقيق جودة البحث العلمي»، وأن المسؤولية فيها لا تقع على عاتق الباحث وحده، بل تمتد لتشمل المشرف الأكاديمي ومؤسسات البحث والمجلات العلمية (القرشي، 2022). كما أستحضر أن البحث العلمي «أمانة في عنق الباحث من الناحية الشرعية والدينية وكذا من الناحية القانونية» (طبيب، 2023)، وأن الأخلاقيات في معناها الأشمل «مبدأً موجّه يشكّل سلوك الباحثين ويؤثر في عملية الاكتشاف وفي تطبيقات النتائج العلمية» (Miteu, 2024).

وأتناول في هذا التقرير هذه المبادئ تأطيرًا نظريًا مستندًا إلى المراجع، ثم أطبقها عمليًا على موضوع بحثي المعنون «تحديات إدارة الموارد البشرية في خدمات الطوارئ الإسعافية: شواهد من هيئة الهلال الأحمر السعودي – مدينة جدة». وأرى أن هذا الموضوع يكتسب حساسية أخلاقية خاصة؛ لأنني أتعامل فيه مع كوادِر بشرية تعمل في بيئة ضاغطة وعالية المخاطر، وأجمع بيانات حول ضغوط العمل والرضا الوظيفي والممارسات الإدارية، وهي بيانات تَمَسُّ خصوصية المشاركين وقد تؤثر في وضعهم الوظيفي.

وأهدف من تقريرتي إلى ما يأتي:

- التعريف بمفهوم أخلاقيات البحث العلمي وأهميته في العمل الأكاديمي استنادًا إلى مراجع موثقة.
- عرض المبادئ الأساسية والقضايا الأخلاقية التي تواجه الباحث، مع أمثلة توضيحية مرتبطة ببحثي.
- بيان دور القواعد واللوائح المنظمة، ولا سيما لجان الأخلاقيات ودليل APA، في ضبط العملية البحثية.
- تطبيق هذه المبادئ تطبيقًا عمليًا على دراستي الميدانية في هيئة الهلال الأحمر بمدينة جدة.

ثانيًا. أهمية أخلاقيات البحث العلمي

أدرك أن أهمية الأخلاقيات تنبع من كونها الضمانة الأساسية لموثوقية النتائج وجودتها؛ فالبحث الذي أبنيه على بياناتٍ صادقة وإجراءاتٍ نزيهة يُنتج معرفة يمكن الاعتماد عليها، أما إذا انتهكت فيه الأخلاقيات فإن نتائجه تفقد قيمتها مهما بدت متقنة في الظاهر. ولذلك أعدّ النزاهة والأمانة «شرطًا من شروط نجاح البحث، بل هي الشرط الأخلاقي الملزم للباحث» (آل خليفة، 2025).

وأربط هذه الأهمية بصفات الباحث نفسه؛ إذ يميّز الباحث العلمي الجيد بصفاتٍ أخلاقية وشخصية ومعرفية وأكاديمية، يكون سنامها الصدق والأمانة والإنصاف، فينظر إلى «مؤلفات غيره من الباحثين على أنها ملكيات مصنونة لأصحابها لا يمكن بأي حال أن تُنسب إلا لهم» (طبيب، 2023). وأرى أن هذا الالتزام يعزّز قابلية البحث للتحقق والتكرار، فحين تُجمع البيانات وتُعرض بشفافية يصبح بمقدور باحثين آخرين مراجعة الإجراءات والتأكد من سلامة النتائج.

ولا تقتصر الأهمية على جودة النتائج، بل تمتد إلى حماية المجتمع والمشاركين؛ فتاريخ البحث يحمل دروسًا قاسية حين غابت الأخلاقيات، مثل دراسة توسكيجي للزُّهري التي حُرِم فيها المشاركون من العلاج دون علمهم، وهو انتهاكٌ جسيم لمبدأ الموافقة المستنيرة قاد لاحقًا إلى تأسيس لجان مراجعة الأخلاقيات ووثيقة بلumont (Miteu, 2024). ومن هنا فإن الالتزام

الأخلاقي «ضروري للحفاظ على ثقة الجمهور، وضمان سلامة المشاركين، وإضفاء الشرعية على النتائج العلمية» (Miteu, 2024).

وأستفيد من شواهد تاريخية أوردتها المراجع تؤكد خطورة التخلي عن الأخلاقيات؛ فإلى جانب دراسة توسكيجي، تُذكر مأساة عقار «الثاليدومايد» في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات الذي سُوِّق دواءً آمناً للحوامل فتسبب في ولادة آلاف الأطفال بتشوهات خطيرة لعدم كفاية الأبحاث قبل طرحه، كما تُذكر «تجربة سجن ستانفورد» عام 1971 التي ألحقت بالمشاركين ضرراً نفسياً نتيجة الاستهانة بالمخاطر المحتملة (Miteu, 2024). وأرى أن هذه الشواهد رسّخت لاحقاً متطلبات الموافقة المستنيرة وتقييم المخاطر ومراجعة لجان الأخلاقيات، وهي المتطلبات نفسها التي ألتزم بها في دراستي الميدانية.

وفي سياق بحثي الميداني الذي يستهدف العاملين في خدمات الطوارئ الإسعافية بهيئة الهلال الأحمر، أرى أن هذه الأهمية تتضاعف؛ إذ إن أي إخلال بسرية البيانات أو أي تحيّز في عرض النتائج قد يؤثر سلباً في سمعة جهة خدمية حيوية وفي وضع موظفيها، وقد يُنتج توصيات إدارية مضللة تنعكس على جودة الخدمة الإسعافية المقدّمة للمجتمع. ولذلك ألتزم بهذه الأخلاقيات حمايةً لمشاركي وإسهاماً في تطوير منظومة العمل عبر نتائج صادقة قابلة للتطبيق.

ثالثاً. المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تقوم أخلاقيات البحث العلمي على مجموعة من المبادئ المترابطة، وأستحضر هنا أن الباحث الجيد تجتمع فيه «صفات أخلاقية وشخصية ومعرفية وأكاديمية» (طبيب، 2023)، وأن الاعتبارات الأخلاقية في البحث تشمل «إدارة البيانات، والاستخدام المسؤول للموارد، واحترام حقوق الإنسان، ومعاملة المشاركين، والمسؤولية الاجتماعية، والأمانة والنزاهة، ونشر النتائج» (Miteu, 2024). وأعرض فيما يأتي تعريفاً موجزاً لكل مبدأ مستنداً إلى المراجع، مع مثال توضيحي أربطه بموضوع بحثي:

(1) الأمانة العلمية

هي التزامي بالصدق في عرض البيانات والنتائج ونسبة الأفكار إلى أصحابها دون تحريف أو إخفاء، وهي من «مكارم الأخلاق التي يجب أن يتحلى بها الباحث» (طبيب، 2023). ومثالها في بحثي: أنني عند تحليل بيانات استبيان موظفي الهلال الأحمر بجدة ألتزم بعرض جميع النتائج كما هي، بما فيها ما لا يدعم فرضياتي حول تحديات الموارد البشرية، دون انتقاء ما يخدم وجهة نظري.

(2) النزاهة

هي استقامتي في كل مراحل البحث والالتزامي بالمعايير المتفق عليها دولياً، إذ «يعتمد البحث الأسس والمبادئ الأخلاقية نظاماً له» (آل خليفة، 2025). ومثالها: ألا أقبل أي ضغط من جهة العمل لتلميع صورة الممارسات الإدارية، وأن أحافظ على استقلاليّتي في إصدار الأحكام.

(3) الموضوعية

هي تجرّدي من أهوائي وميولي الشخصية واعتمادي على الأدلة والبيانات لا على الانطباعات. ومثالها: أنني عند تفسير أسباب ارتفاع معدل دوران العاملين في القطاع الإسعافي أستخدم المؤشرات الإحصائية وآراء العينة، لا إلى تجربتي الشخصية أو تصوّراتي المسبقة.

(4) السرية

هي حمايتي لبيانات المشاركين وعدم الكشف عن هوياتهم أو إفشاء معلوماتهم لأي طرف. ومثالها: عندما يصرّح أحد المسعفين بمعلومات حساسة عن ضغوط العمل أو عن قصور إداري، ألّتزم بإخفاء هويته تمامًا واستخدام رموز بدل الأسماء، حمايةً له من أي تبعات وظيفية.

(5) الموافقة المستنيرة

هي حصولي على موافقة المشارك الطوعية بعد إعلامه إعلامًا كاملاً بطبيعة البحث وأهدافه والمخاطر المحتملة وحقه في الانسحاب، وهو مبدأ رسخته التجارب التاريخية التي أدّت إلى وثيقة بلمونت (Miteu, 2024). ومثالها: قبل توزيع الاستبيان أو إجراء المقابلات مع موظفي الهلال الأحمر، أقدم نموذج موافقة يوضّح الغرض من الدراسة وأن المشاركة اختيارية ولا تؤثر في وضعهم الوظيفي.

رابعاً. القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه العملية البحثية مجموعة من القضايا والمخالفات التي قد تقوّض مصداقيتها، وأعرض أبرزها مستنداً إلى المراجع، مع مثال يوضّح كلّ منها في سياق بحثي:

(1) الانتحال العلمي (السرقعة العلمية)

هو نسبة أفكار الآخرين أو كلماتهم أو نتائجهم إلى النفس دون إشارة إلى مصدرها، ويُعرّف بأنه «استخدام كلمات شخص آخر أو أفكاره أو نتائجه دون عزوها إليه» (Benos et al., 2005)، وهو ما حدّرت منه المراجع بوصف مؤلفات الباحثين «ملكيات مصونة لأصحابها» (طبيب، 2023). ومثاله في بحثي: أن أنقل فقرة عن نماذج إدارة الموارد البشرية في القطاع الصحي من دراسة سابقة دون توثيقها وفق أسلوب APA، فيُعدّ ذلك انتحالاً حتى لو كان غير مقصود.

(2) تزوير البيانات وتلفيقها

التلفيق هو تسجيل بيانات وهمية لم تُجمع فعلاً، أما التزوير فهو التلاعب بالبيانات أو الإجراءات للوصول إلى نتيجة مرغوبة (Benos et al., 2005). ومثاله: أن أضيف استماراتٍ لم أجمعها فعلاً لأرفع حجم العينة، أو أن أعدّل في إجابات المسعفين لتظهر تحديات الموارد البشرية أكبر أو أقل مما هي عليه.

(3) التحيز

هو مبلي المنهجي نحو نتيجة معيّنة بما يخلّ بالموضوعية، وقد يحدث في اختيار العينة أو صياغة الأسئلة أو تفسير النتائج. ومثاله: أن أقتصر في اختيار عينتي على مراكز إسعافية محدّدة داخل مدينة جدة معروفة بظروفٍ مثالية، فأعمّم نتائجها على الهيئة كلها، فأنّج صورة غير دقيقة عن واقع التحديات.

(4) انتهاك الخصوصية

هو الوصول إلى بيانات المشاركين أو نشرها بصورة تكشف هوياتهم دون إذنهم. ومثاله: أن أرفق في تقريرٍ اقتباساتٍ مباشرة من مقابلات المسعفين مع ذكر مناصبهم أو مراكزهم بدقة، بما يسمح بالتعرف على أصحابها، وهو انتهاك صريح لخصوصيتهم وإخلالٌ بمبدأ السرية.

(5) تضارب المصالح

هو وجود مصلحة شخصية أو مادية أو وظيفية قد تؤثر في نزاهتي وحيادي (Benos et al., 2005). ومثاله: أن أكون موظفًا في الهيئة نفسها محل الدراسة ولي علاقة مباشرة بإدارة الموارد البشرية، فيؤثر ذلك في حيادي؛ والواجب الأخلاقي عليّ هو الإفصاح عن هذه العلاقة في التقرير واتخاذ ما يلزم لضمان الموضوعية.

(6) النشر المكرر والمزدوج

من القضايا التي نبّهت إليها المراجع النشر المكرر والمزدوج، أي إعادة نشر النتائج نفسها في أكثر من موضع دون إفصاح، بما يضخم الإنتاج العلمي للباحث على نحو مضلل (Benos et al., 2005). ومثاله في بحثي: أن أُجرى نتائج دراستي على هيئة الهلال الأحمر إلى أوراق متعددة متطابقة المضمون؛ والواجب الأخلاقي أن أفصح عن أي نشر سابق وأتجنب الازدواج.

(7) قضايا النشر الإلكتروني والملكية الفكرية

أضيف قضية برزت مع التطور التقني، فقد أوضحت المراجع أن التوسع في النشر الإلكتروني «خلق صعوبات تتعلق بضبط هذا المجال من حيث القوانين والأخلاق»، وأثار «مشكلات تتعلق بالملكية الفكرية ومصادقية المحتوى خاصة في مجال البحث العلمي»، مما استوجب وضع أطر قانونية وقواعد أخلاقية تضمن حقوق المؤلفين والباحثين (براردي، 2021). ومثاله في بحثي: التحقق من مصداقية المصادر الإلكترونية التي أرجع إليها حول إدارة الموارد البشرية، وتوثيقها توثيقًا دقيقًا حفاظًا على حقوق أصحابها.

خامساً. القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

أرى أن القناعة الفردية وحدها لا تكفي لضمان الالتزام الأخلاقي، بل لا بد من أطر مؤسسية ولوائح منظمة. ومن أبرزها لجان مراجعة الأخلاقيات (Institutional Review Boards – IRB) التي نشأت استجابة للانتهاكات التاريخية، وتتولى مراجعة البحوث التي تشمل مشاركين من البشر للتأكد من حماية حقوقهم وسلامتهم قبل جمع البيانات (Miteu, 2024). وقد أرسيت وثيقة بلمونت (1979) المبادئ الحاكمة لذلك، وهي: احترام الأشخاص، وتحقيق المنفعة، والعدالة.

ويُضاف إلى ذلك أدلة التوثيق والمعايير الدولية، وفي مقدمتها دليل جمعية علم النفس الأمريكية (APA) الذي ينظم اقتباس المصادر وتوثيقها وعرض البيانات، بما يحفظ حقوق الملكية الفكرية ويمنع الانتحال. كما تعتمد المؤسسات البحثية أنظمة قياس نسبة التشابه للكشف عن الاقتباس غير الموثق (آل خليفة، 2025). وأستحضر هنا الدعوة إلى وجود «جهة رسمية موخدة تضع القواعد الأخلاقية للبحوث العلمية ويقع على عاتقها فرض العقوبات على من يخلّ بها» (القرشي، 2022)، فضلاً عن ضرورة وضع «أطر قانونية وقواعد أخلاقية» تنظّم النشر وتحفظ الحقوق (براردي، 2021).

وأقف عند آلية عملية مهمة أبرزتها المراجع، وهي أنظمة قياس نسبة التشابه (الكشف عن الانتحال) التي باتت تُطوَّق في معظم المؤسسات المعنية بالبحث، إذ وُضعت لذلك «نسبٌ محدّدة ومعتمدة للأبحاث كافة، ومن الواجب على المجالات المحكمة تطبيقها» (آل خليفة، 2025). كما أن المسؤولية الأخلاقية لا تقع على الباحث وحده، بل «تمتد لتشمل المشرف الأكاديمي ومؤسسات البحث العلمي وحتى المجالات والدوريات العلمية» (القرشي، 2022)، وهو ما يجعل الالتزام الأخلاقي منظومة متكاملة لا جهداً فردياً.

وأرى أن أهمية هذه القواعد تكمن في نقلها الأخلاقيات من مستوى الالتزام الشخصي إلى مستوى المساءلة المؤسسية، وتوفيرها إطاراً موخداً أحتكم إليه. وبالنسبة لبحثي، فإن أي دراسة ميدانية داخل هيئة الهلال الأحمر تستلزم مني الحصول

على موافقة رسمية مسبقة من الجهة المختصة بالهيئة، والالتزام بأنظمتها الخاصة بحماية بيانات منسوبيها، فضلاً عن توثيق المصادر وفق أسلوب APA.

سادساً. التطبيق العملي على موضوع بحثي

أترجم في هذا الجزء المبادئ النظرية السابقة إلى إجراءات عملية ألتزم بها عند تنفيذ دراستي حول تحديات إدارة الموارد البشرية في خدمات الطوارئ الإسعافية بهيئة الهلال الأحمر بمدينة جدة ، مستنداً في كل إجراء إلى المبدأ الأخلاقي الذي قرّره المراجع.

أولاً: طريقة جمع البيانات

أعتمد على أدوات كمية ونوعية تتمثل في استبانة موجهة لعيّنة من العاملين في المراكز الإسعافية، ومقابلات شبه مقنّنة مع عددٍ من القيادات والمشرفين في إدارة الموارد البشرية. ولضمان أخلاقية هذه المرحلة، أحصل على إذنٍ رسمي مسبق من الهيئة، وأجمع البيانات في أوقاتٍ لا تعطلّ العمل الإسعافي، وأصوغ أسئلةً محايدة لا توحى بإجاباتٍ معيّنة تجنباً للتحيز.

ثانياً: الموافقة المستنيرة

يسبق جمعي للبيانات تقديم نموذج موافقة مستنيرة لكل مشارك، يوضّح الغرض من الدراسة وطبيعة الأسئلة والوقت المتوقع للمشاركة، ويؤكد أن المشاركة طوعية تماماً وأن للمشارك حق الانسحاب في أي وقت دون أي أثرٍ على وضعه الوظيفي. ولا أجمع أي بيانات قبل الحصول على هذه الموافقة الصريحة، تطبيقاً للمبدأ الذي رسّخته التجارب التاريخية في هذا المجال (Miteu, 2024).

ثالثاً: الحفاظ على السرية والخصوصية

ألتزم بعدم جمع أي بياناتٍ تعريفية لا حاجة لها (كالاسم أو الرقم الوظيفي)، وباستخدام رموز بدل الأسماء عند تحليل المقابلات وعرض الاقتباسات، وتخزين البيانات في ملفاتٍ محمية لا يطلع عليها سواي، وبإتلافها بعد انتهاء الغرض البحثي. كما أتجنّب في عرض النتائج أي تفصيلٍ قد يكشف هوية المشارك، حمايةً له خصوصاً فيما يتعلق بالتصريحات الحساسة عن بيئة العمل.

رابعاً: الموضوعية وتجنب التحيز

لضمان تمثيل العينة لواقع الهيئة في مدينة جدة، أحرص على اختيارٍ متنوّع يشمل مراكز ومواقع مختلفة وفئاتٍ وظيفية متعددة، وأعرض جميع النتائج بما فيها ما يخالف فرضياتي، وأستند في تفسيرها إلى الأدلة الإحصائية لا إلى انطباعاتي الشخصية.

خامساً: تضارب المصالح وحقوق الملكية الفكرية

إذا كانت لي أي علاقة وظيفية أو شخصية بالهيئة محل الدراسة، فإنني أفصح عنها صراحةً في التقرير وأعزلها عن مسار جمع البيانات وتحليلها حفاظاً على الحياد (Benos et al., 2005). كما ألتزم بتوثيق كل ما أقتبسه من مصادر ورقية وإلكترونية حفاظاً على حقوق أصحابها، تطبيقاً لما قرّره المراجع من ضرورة احترام الملكية الفكرية (براردي، 2021؛ آل خليفة، 2025).

سادساً: حفظ البيانات وتحليلها

أخزن البيانات في وسائط محمية بكلمة مرور لا يطلع عليها سواي، وأفضل بيانات الهوية — إن وجدت — عن بيانات الإجابات في ملفات منفصلة. وعند التحليل أعرض النتائج في صورة مجمعة إحصائياً لا في صورة فردية، بما يحول دون التعرف على أي مشارك، وأتلف البيانات الأولية بعد انتهاء الغرض البحثي وفق المدة التي تقرّها الجهة المشرفة.

سابعاً: المخاطر المحتملة وسبل التخفيف منها

أرى أن أبرز المخاطر المحتملة في دراستي هو الأثر الوظيفي أو النفسي الذي قد يترتب على إفصاح المشاركين بأرائهم النقدية تجاه الممارسات الإدارية. وأخفف من هذا الخطر عبر ضمان السرية التامة، وفصل بيانات المشاركة عن الهوية، والتأكيد على طوعية المشاركة وحق الانسحاب، وقصر استخدام البيانات على الغرض العلمي دون مشاركتها مع الإدارة في صورة فردية. وبهذا أكمل التكامل بين المبادئ النظرية التي قرّرتها المراجع والممارسة الميدانية في بناء بحثي نزيه.

سابعاً. الخاتمة

أخلص في تقريرتي إلى أن أخلاقيات البحث العلمي ليست إجراءً شكلياً، بل هي شرطٌ جوهري لجودة البحث ومصداقيته وحماية المشاركين والمجتمع. وقد استعرضت المبادئ الأساسية — الأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة — والقضايا التي تهددها كالانتحال وتزوير البيانات والتحيز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح وإشكالات النشر الإلكتروني، ثم القواعد واللوائح المنظمة لها كـ لجان الأخلاقيات ودليل APA، مستنداً في ذلك كله إلى المراجع.

والأهم أنني بيّنتُ كيف أنقل هذه المبادئ من النظرية إلى التطبيق في دراستي حول تحديات إدارة الموارد البشرية في خدمات الطوارئ الإسعافية بهيئة الهلال الأحمر بمنطقة مكة المكرمة، من خلال الموافقة المستنيرة وحماية السرية وتجنب التحيز والإفصاح عن تضارب المصالح وإدارة المخاطر. وأؤكد التزامي بهذه الأخلاقيات في دراستي الحالية وفي دراستي المستقبلية، إيماناً مني بأن البحث النزيه هو وحده القادر على إنتاج معرفة موثوقة تخدم تطوير الخدمات الإسعافية والمجتمع.

ثامناً. المراجع

- آل خليفة، لولوة بنت خليفة. (2025). *أخلاقيات البحث العلمي وارتباطها بالملكية الفكرية*. المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالسادات، 2(2)، 842–833.
- براردي، نعيمة. (2021). *أخلاقيات البحث العلمي والنشر الإلكتروني*. مجلة التواصل، جامعة المسيلة، الجزائر.
- طبيب، عيسى. (2023). *أخلاقيات البحث العلمي – أخلاق الباحث وصفات البحث*. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 8(2)، 185–175.
- القرشي، أماني سعود خيشان. (2022). *أخلاقيات البحث العلمي*. مجلة البحوث والدراسات، 38(7)، 155–105.
- Benos, D. J., Fabres, J., Farmer, J., Gutierrez, J. P., Hennessy, K., Kosek, D., Lee, J. H., Olteanu D., Russell, T., Shaikh, F., & Wang, K. (2005). Ethics and scientific publication. *Advances in Physiology Education*, 29(1), 59–74
- Miteu, G. D. (2024). Ethics in scientific research: A lens into its importance, history, and future *Annals of Medicine & Surgery*, 86(5), 2395–2398